حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

الاستثمارات الفلسطينية في الخارج وفي إسرائيل

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/12/11

التقرير الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع سلطة النقد حول الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية تزامن مع الضجة التي أثارتها رسالة جامعية أعدها طالب ماجستير (عيسى سميرات) في جامعة القدس حول الاستثمارات الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات. أظهر تقرير الجهاز المركزي للإحصاء أن استثمارات المؤسسات الفلسطينية في الخارج بلغت حوالي 5.3 مليار دولار عام 2010، بينما بلغت استثمارات العالم الخارجي في فلسطين حوالي 2.3 مليار دولار، ما يعني أن رأس المال الفلسطيني المستثمر خارج الأراضي الفلسطينية يفوق حجم الاستثمارات الأجنبية في فلسطين بحوالي ثلاثة مليارات دولار، الجزء الأكبر منها عبارة عن عملة وودائع من القطاع المصرفي الفلسطيني في البنوك الخارجية. أما دراسة سميرات، فقد أظهرت أن حجم الاستثمارات الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات تراوحت ما بين 2.5 مليار و 5.8 مليار دولار عام 2010، مقارنة مع استثمارات الفلسطينيين أنفسهم في الضفة الغربية، والتي لم تتجاوز 1.6 مليار دولار.

الشيء المشترك بين تقرير الجهاز المركزي للإحصاء ودراسة سميرات هو الاستنتاج بأن رأس المال الفلسطيني يهرب من فلسطين إلى أي مكان خارج فلسطين، وهذه حقيقة مفزعة. ولكن الأمر المفزع حقا في دراسة سميرات هو أن جزءا كبيرا من هذه الأموال يستثمر في إسرائيل والمستوطنات، ما يعني حرمان الاقتصاد الفلسطيني من هذا المورد الهام وزيادة تبعيته لإسرائيل وتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي القائم على استنزاف الموارد الفلسطينية. وقد أصابت هذه الدراسة كثيرا من السياسيين والمراقبين والرأي العام بالصدمة والذهول، وتفاوتت ردود الأفعال ما بين تشكيك بصحة الأرقام وانتقاد لمنهجية الدراسة ونفي للنتائج والاستنتاجات ومطالبات بالتحقيق في "هذه القضية الخطيرة التي تمس الاقتصاد الوطني" خصوصا وأن هذه الاستثمارات، لو تمت في الأراضي الفلسطينية، لاستطاعت أن تخلق حوالي 223 ألف فرصة عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني، حسب تقدير الباحث، وهو ما يفوق عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية بأكملها، ومن شأنه تخفيض نسبة البطالة إلى حوالي 7%، وهي نسبة سيحسدنا عليها الكثيرون.

وبالرغم من أن الدراسة تؤكد أن هذه الاستثمارات فردية يقوم بها بعض الأشخاص من الضفة الغربية والقدس الشرقية والفلسطينيين الموجودين داخل الخط الأخضر في شركات لهم داخل إسرائيل أو مؤسسات فلسطينية إسرائيلية مشتركة، إلا أن هذه الدراسة، على ما يبدو، تحرج السلطة الوطنية الفلسطينية لأنها تترك انطباعا سيئا، لم يقصده الباحث، حول ظروف وبيئة الاستثمار في فلسطين وحول تفاني الفلسطينيين في دعم قضيتهم ومقاومتهم للاحتلال؛ فكيف يمكن دعوة المستثمرين الأجانب والعرب لضخ أموالهم في فلسطين بينما يستثمر الفلسطينيون أموالهم في إسرائيل التي تحتل أراضيهم وتدمر بيوتهم وتقتل أطفالهم وتحاصر مدنهم وقراهم.

الاستثمار في إسرائيل والمستوطنات يذكرنا بالعمالة في إسرائيل والمستوطنات، والتي أثيرت حولها ضجة مماثلة قبل بضعة شهور. كلاهما حقيقة مرّة ومؤلمة، وكلاهما يمثل استنزافا لعناصر الإنتاج، وكلاهما يثير مجموعة من الأسئلة الهامة التي تحتاج إلى إجابات واضحة: لماذا تهرب عناصر الإنتاج الرئيسية من فلسطين، خصوصا العمل ورأس المال، إلى الخارج، وبالذات إلى إسرائيل؟ وكيف نستطيع الاحتفاظ بهذه الموارد الإنتاجية الهامة في المستقبل للمساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد الفلسطيني بدلا من المساهمة في النمو الاقتصادي لإسرائيل والدول الأخرى؟ وماذا يمكن أن نفعل لنستعيد العامل والمستثمر الفلسطيني ليعمل ويستثمر في وطنه؟ المطلوب ليس كيل الاتهامات للباحثين ولا التشكيك بوطنية العمال وأصحاب رأس المال الفلسطيني، ولكن المطلوب معرفة الأسباب والبحث عن حلول، وبالذات اقتراح سياسات سليمة لوقف هذا النزيف الدامي.

لا يشك أحد في دور الاحتلال الإسرائيلي المدمّر للبيئة الاستثمارية في فلسطين من خلال سيطرته على الأرض والحدود ومصادر المياه والثروات الطبيعية الفلسطينية، ومن خلال الإجراءات والقيود التي يضعها أمام حركة البضائع والأشخاص، وبالذات الإغلاق والحصار والحواجز المنتشرة في إنحاء الضفة الغربية، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الناجم عن عدم إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية في المستقبل القريب، وصعوبة التصدير، وغيرها من الإجراءات والمعيقات الإسرائيلية التي أشارت إليها كثير من الدراسات والأبحاث والندوات. ولكن هناك أيضا مجموعة من العوامل تحت تصرف السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالذات في مجال التشريعات وبيئة الأعمال والبيروقراطية وأسعار الكهرباء والماء والبنية التحتية والحوافز الضريبية، بما في ذلك ضريبة الدخل وإعفاءات قانون تشجيع الاستثمار، والتي تستطيع الحكومة من خلالها التخفيف من الآثار السلبية للاحتلال وتحسين البيئة الاستثمارية وزيادة ثقة المستثمر الفلسطيني باقتصاد بلاده. لقد أظهرت دراسة سميرات أن حوالي ثلثي المستثمرين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات مستعدون للعودة والاستثمار في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية إذا تم التعامل بشكل جدي مع ملف الاستثمار وإذا توفرت

التسهيلات الكافية. وقبل ذلك أشار العديد من العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات إلى أنهم لا يرغبون في العمل هناك إذا توفرت لهم فرص عمل مقبولة في الأراضي الفلسطينية.

ليس الاستثمار في إسرائيل فقط هو الخطير، ولكن الاستثمارات الفلسطينية في الخارج خطيرة أيضا لأنها تحرم الاقتصاد الفلسطيني من خلق فرص عمل كثيرة داخل الأراضي الفلسطينية. فإذا أضفنا قيمة استثمارات الفلسطينيين في الخارج، كما جاءت في تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، إلى استثمارات الفلسطينيين في إسرائيل، كما جاءت في دراسة سميرات، فإن تلك الاستثمارات تصل إلى ما يقارب ثمانية مليار دولار. وإذا أمكن جذب نصف هذه الاستثمارات إلى الاقتصاد الفلسطيني، فسيكون ذلك كافيا لمعالجة مشكلتي البطالة والفقر المستعصيتين في فلسطين وزيادة معدلات النمو بشكل كبير.

لقد وجهت انتقادات كثيرة لدراسة سميرات، من حيث المنهجية والافتراضات والاستنتاجات وغيرها. ربما تكون هناك مبالغة في بعض الأرقام الواردة في الدراسة، وربما تكون هناك أخطاء في المنهجية أو عدم دقة في الافتراضات والاستنتاجات، ولكن ذلك لا يعني أن الاستثمارات الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات غير موجودة، كما لا يعني أن العمالة في المستوطنات قد اختفت أو حتى انخفضت. وبدلا من مهاجمة الدراسات العلمية وإمطارها بوابل من التهم والتجريح، يجب الاستفادة منها في البحث عن حلول لوقف هذا النزيف المدمّر للاقتصاد، كما يجب تشجيع المزيد من الدراسات والأبحاث التي تسهم في تسليط الضوء على هذا النوع من الظواهر السلبية لمعالجتها، ما يسهم في تطور الاقتصاد الفلسطيني.